دراسة اقتصادية للفجوة الغذائية في الجماهيرية الليبية *

إبراهيم صبحي علي إبراهيم صبحي ، السيد هاشم محمد حمد، دينا محمد أحمد الشاعر
قسم الاقتصاد الزراعي . كلية الزراعة (سابا باشا) . جامعة الإسكندرية

الملخص

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا الإستراتيجية التي تأخذ الكثير من اهتمام كافة المستويات لما لها من أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية. وتتعلق قضية الأمن الغذائي بمدى قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، إما بإنتاج السلع الغذائية محليا،أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك. ويعانى كلا من الوطن العربي والجماهيرية الليبية من فجوة غذائية نتيجة لعجز معدلات الزيادة فى الإنتاج الزراعي عن ملاحقة الزيادة السريعة فى الطلب على السلع والمواد الغذائية الناتجة عن عدة عوامل لعل من أهمها الزيادة السكانية.

وقد تبين أن الفجوة الغذائية فى الوطن العربي خلال الثلاث سنوات (2000 . 2002) قد بلغت فى المتوسط قرابة 45143 ألف طن من جملة الحبوب، قرابة 4670 ألف طن من السكر، قرابة 2308 ألف طن من الزيوت والدهون ،قرابة 147 ألف طن من البطاطس، قرابة 8402 ألف طن من الألبان، قرابة 833 ألف طن من جملة اللحوم، قرابة 30 ألف طن من البيض، قرابة 836 ألف طن من جملة البقوليات، حوالي 273 ألف طن من جملة الخضروات وحوالي 910 ألف طن من جملة الفاكهة.

كما أتضح أن الفجوة الغذائية فى الجماهيرية الليبية قد أخذت اتجاها متزايدا من كل من جملة الحبوب والسكر والزيوت وجملة الخضروات ، وقد بلغ مقدار الزيادة حوالي

---

*بحث مستخرج من : خيرية عبد الحميد حمد أسحيب . دراسة اقتصادية للأمن الغذائي في الجماهيرية الليبية . رسالة ماجستير . قسم الاقتصاد الزراعي . كلية الزراعة . سابا باشا . جامعة الاسكندرية . 2005 .

28 ألف طن من جملة الحبوب بنسبة بلغت 3.28 % من المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002) والبالغ حوالي 854 ألف طن، كما بلغ مقدار الزيادة قرابة 3 آلاف طن من السكر بنسبة بلغت 1.68 % من المتوسط البالغ حوالي 178 ألف طن،في حين بلغ مقدار الزيادة 4 آلاف طن من الزيوت بنسبة بلغت 3.37 % من المتوسط البالغ قرابة 119 ألف طن، أما مقدار الزيادة في الفجوة الغذائية من الخضروات فقد بلغ حوالي 11 ألف طن بنسبة بلغت 4.73 % من المتوسط السنوي البالغ قرابة 233 ألف طن.فى حين أخذت الفجوة الغذائية فى الجماهيرية الليبية اتجاها متناقصا من كل من الألبان وجملة اللحوم و جملة البقوليات، وقد بلغ مقدار التناقص قرابة 6 آلاف طن من الألبان بنسبة بلغت 3.54% من المتوسط البالغ قرابة 170 ألف طن، بينما بلغ مقدار التناقص في الفجوة من جملة اللحوم حوالي ألف طن بنسبة 3.97% من المتوسط البالغ حوالي 25 ألف طن ،أما مقدار التناقص في الفجوة من جملة البقوليات فقد بلغ حوالي 0.1 ألف طن بنسبة 1.57% من المتوسط البالغ حوالي 6 آلاف طن. كما تبين أن الجماهيرية الليبية قد حققت في المتوسط فائضا غذائيا من البطاطس والبيض وجملة الفاكهة.

كما تبين بعد محاولة حساب الفجوة الغذائية المعدلة وفقا للاحتياجات الضرورية للسكان،قدرة الإنتاج المحلى للجماهيرية الليبية من البطاطس واللحوم والبيض والخضروات والفاكهة على تغطية الاحتياجات الضرورية منها،وعلى الرغم من ذلك يتم استيرادها . بينما تبين قصور الإنتاج المحلى من جملة الحبوب والزيوت عن تلبية الاحتياجات الضرورية منها، والتي يتم استيرادها من الخارج،مع ملاحظة زيادة حجم الواردات عن الحاجات الضرورية، فى الوقت الذي يجب تقليل الواردات وترشيد الاستهلاك منها حتي يتسني التركيز علي استيراد الألبان والبقوليات لتغطية النقص فى كمية الاحتياجات الضرورية منها. مما يفرض أهمية إتباع مفهوم الاحتياجات الضرورية للإنسان عند تقدير نسب الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية على المستوى القومي ، لما لذلك من دور فعال فى تقليص الفجوة الغذائية.

كما تبين من دراسة تطور الواردات الليبية القومية والواردات الغذائية أنها قد أخذت اتجاها متناقصا على وجه العموم، وقد بلغ مقدار التناقص السنوي قرابة 74 ، حوالي 5 مليون دولار على التوالي، بنسبة مئوية بلغت حوالي 1 ، قرابة 0.6 % من المتوسط السنوي

البالغ قرابة 6689 ، حوالي 955 مليون دولار على الترتيب. كما تبين أنه علي الرغم من تواضع حجم التبادل التجاري بصفة عامة بين الجماهيرية الليبية والدول العربية إلا أنه قد شهد تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت الأهمية النسبية للواردات العربية من حوالي 1% عام 1981إلى قرابة 11 % عام 2002.

كما تبين أن الجماهيرية الليبية تعتمد فى تمويل وارداتها على عائداتها من النفط والتي تبين أنها قد أخذت اتجاها متناقصا بصفة عامة،وقد بلغ مقدار التناقص قرابة 70 مليون دولار، بنسبة مئوية بلغت حوالي 4% من المتوسط السنوي البالغ قرابة 9329 مليون دولار، الأمر الذي قد يعزى إلى انخفاض أسعار النفط، أو ربما قد يعزى إلى تطبيق قرار ات منظمة الأوبك بتحديد سقف الإنتاج.

وفي ضوء ما أوضحته الدراسة من نتائج فأن البحث يوصي بالآتي : .

(1) الإرشاد الاستهلاكي الغذائي من خلال التعرف على الأنماط الغذائية الصحية .

(2) تأمين احتياجات البلاد من السلع الغذائية على مدار العام من خلال سياسة المخزون الإستراتيجي .

(3) الاهتمام بالمواصفات القياسية وضبط الجودة وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمبدعين فى مجال الارتقاء بالجودة .

(4) حماية المنتجات المحلية من إغراق السوق بالمنتجات المستوردة المنافسة .

(5) تحرير التجارة فيما بين الدول العربية من خلال تفعيل اتفاقية السوق العربية المشتركة.

(6) تقوية العلاقات بين المؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية .

(7) الاهتمام بالعنصر البشرى من خلال التوسع فى برامج التدريب .

(8) العمل على زيادة وتنويع الصادرات الليبية باعتبارها ضرورة لتنمية وتنويع مصادر الدخل،الأمر الذي يستوجب تهيئة الصادرات الليبية لما بعد الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة الدولية .

(9) التوسع فى الصناعات الغذائية كأحد المتطلبات الأساسية للتنمية الزراعية وتشجيع الاستثمارات للدخول فى هذه الصناعات تركيزا على المحاصيل التي يمكن أن تتمتع فيها الجماهيرية بميزة نسبية .

(10) مضاعفة الاهتمام بالإنتاج الزراعي من خلال القطاع الخاص، وتقديم الدعم الذي يساهم فى تنمية الموارد المحلية وعدم الإسراف فى استخدام الموارد المستوردة .

(11) وأخيرا ، وحتى يمكن معالجة أو متابعة الوضع الغذائي فى الجماهيرية بموضوعية يتطلب الأمر الاهتمام بتقدير الفاقد الغذائي وإحصاءات الإنتاج الزراعي.

مقدمة:

بالأخذ فى الاعتبار أن الجماهيرية الليبية دولة نامية تعانى من عجز الإنتاج المحلى من الغذاء عن مواكبة الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة منه، و الاعتماد بدرجة متزايدة على الواردات الخارجية والتي يمثل النفط المصدر الرئيسي لتمويلها، وبالنظر إلي التقلبات الاقتصادية التي تعرض لها سوق النفط، بالإضافة إلي الأزمات والعقوبات التي تعرضت لها الجماهيرية، وكذلك تناقص الحجم الكلى للسلع والمواد الغذائية التي يتم تداولها في التجارة الدولية نتيجة التقلبات الاقتصادية والمناخية فى كل من الدول المنتجة والمصدرة للغذاء فى العالم ، يتبين مدى الخطورة التي تهدد الأمن الغذائي الليبي والعربي. ومن ثم يعانى كلا من الوطن العربي والجماهيرية الليبية من فجوة غذائية نتيجة لعجز معدلات الزيادة فى الإنتاج الزراعي عن ملاحقة الزيادة السريعة فى الطلب على السلع والمواد الغذائية الناتجة عن عدة عوامل لعل من أهمها الزيادة السكانية. وتعرف الفجوة الغذائية بأنها عدم كفاية الإنتاج المحلى من السلع الغذائية المختلفة لسد الاحتياجات منها ، ويتطلب سدها زيادة الواردات وما يعنيه ذلك من امتصاص لجزء كبير من العملات الصعبة كان من الممكن توجيهها لبرامج التنمية الاقتصادية، وذلك لأن الزيادة المستمرة فى الواردات الغذائية قد تتم على حساب الواردات من السلع الاستثمارية والموارد الإنتاجية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية.

المشكلة البحثية :

تتعدد مظاهر المشكلة البحثية والتي من أهمها تزايد الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك الفعلي للسكان، وانحراف الاستهلاك الفعلي عن الاستهلاك الصحي وفقا للاحتياجات الصحية والموصى بها من المنظمات العالمية مثل منظمة الصحة العالمية.ذلك علاوة على ضخامة حجم الواردات من الأسواق غير العربية،ومالها من تأثير سلبي على الميزان التجاري الزراعي وبدوره على ميزان المدفوعات ،وبالتالي صعوبة تحقيق أهداف

السياسة الاقتصادية.وأخيرا لا يزال هناك سؤالا مطروحا غير محدد إجابته فى مدى قدرة الصادرات النفطية فى معالجة مثل هذه الفجوة فى الوقت الحالي والمستقبلي، ومدى تأثر واعتماد الأمن الغذائي الليبي عليها.

الأهداف البحثية :

يستهدف البحث تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن صياغتها فيما يلي :

(1) التعرف على حجم الفجوة الغذائية فى الوطن العربي خلال الفترة (1981– 2002).

(2) دراسة وتحليل حجم الفجوة الغذائية في الجماهيرية الليبية خلال الفترة (1981– 2002).

(3) محاولة الوقوف على أهمية إتباع الاحتياجات الضرورية للسكان عند احتساب نسبة الاكتفاء الذاتي .

(4) التعرف على الأهمية النسبية للواردات الغذائية والعربية من الواردات القومية.

(5) تحديد مصادر تمويل الواردات الليبية.

الطريقة البحثية :

يعتمد الوصول إلى الهدف من الدراسة على طريقة بحثية تجمع بين الجانب التحليلي الوصفي، والجانب التحليلي القياسي، وذلك عن طريق استخدام بعض الأساليب الإحصائية البسيطة كالنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والنماذج الرياضية، وكذلك استخدام المقاييس الإحصائية المختلفة لاختبار كفاءة التقديرات كاختبار معنوية المعاملات، واختبار معنوية النماذج، ومعامل التحديد.

مصادر البيانات :

تختلف المصادر اللازمة لتوفير بيانات كاملة ودقيقة تتفق مع كل من الهدف من الدراسة والطريقة البحثية ، إلا أن أهمها البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي أمكن الحصول عليها من الهيئات والمنظمات العالمية مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة،ومنظمة التنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية،ومنظمة الأوبك. بالإضافة إلى المصادر والهيئات الوطنية مثل الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، مركز البحوث الزراعية ومركز البحوث الاقتصادية.

النتائج البحثية والمناقشة

<u>أولا</u> : الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في الوطن العربي :

باستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (1) يتبين ما يلي :

(1) أن الفجوة من جملة الحبوب في الوطن العربي خلال فترة الدراسة (1981– 2002) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 20238 ألف طن في عام 1991 وحد أقصى بلغ حوالي 54738 ألف طن في عام 2002 ، في حين بلغ متوسط حجم الفجوة من جملة الحبوب خلال السنوات(2000 . 2002) قرابة 45143 ألف طن.

(2) أن الفجوة الغذائية من السكر، والزيوت والدهون، قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 2678 ،1138 ألف طن على الترتيب عام 1981، وحد أقصى بلغ قرابة 5768 ، 2542 ألف طن عام 1997 ، 1995على الترتيب، فى حين بلغ المتوسط لكل منهما خلال السنوات(2000 . 2002) قرابة 4670 ، 2308 ألف طن على نفس الترتيب السابق.

(3) أما محصول البطاطس فقد حقق فائضا خلال الأعوام 1995,1990، 1996، وعجزا في باقي سنوات فترة الدراسة والذي قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 9 آلاف طن عام 1999، وحد أقصى بلغ حوالي 517 ألف طن عام 1983 ، فى حين حقق المتوسط خلال السنوات (2000 . 2002) عجزا بلغ قرابة 147 ألف طن .

(4) وفيما يتعلق بالفجوة الغذائية من الألبان فقد تبين أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ قرابة 7152 ألف طن عام 1996 ، وحد أقصى بلغ قرابة 11205 ألف طن عام 1985، فى حين بلغ المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002)قرابة 8402 ألف طن.

(5) أن الوطن العربي قد حقق عجزا من جملة اللحوم تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 330 ألف طن عام 1991، وحد أقصى بلغ حوالي 1434 ألف طن عام 1986، في حين بلغ متوسط الفجوة الغذائية من جملة اللحوم خلال السنوات(2000 . 2002) قرابة833 ألف طن.

(6) كما تراوحت الفجوة الغذائية من البيض بين حد أدنى بلغ قرابة 27 ألف طن عام 1997 ، وحد أقصى بلغ حوالي 180 ألف طن عام 1982 ، فى حين بلغ المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002) قرابة 30 ألف طن .

(7) وفيما يختص بالفجوة الغذائية من جملة البقوليات، جملة الخضروات، فقد تبين أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ قرابة 240 ،144ألف طن عامي 1984 ، 2002 على الترتيب، وحد أقصي بلغ حوالي 934 ،715 ألف طن عامي2002 ،1989 علي الترتيب ، فى حين بلغ متوسط كل منهما خلال السنوات(2000 . 2002)قرابة 836 ، حوالي 273 ألف طن على الترتيب.

(8) أما جملة الفاكهة فقد تراوحت بين تحقيق عجزا وفائضا فى الفجوة الغذائية خلال فترة الدراسة،وقد بلغ الفائض حد أدنى حوالي 73 ألف طن عام 1987،وحد أقصى قرابة 117 ألف طن عام 1990، كما بلغ العجز حد أدنى حوالي13 ألف طن عام 1991، وحد أقصى قرابة 1109 ألف طن عام 1998، فى حين حقق المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002)عجزا بلغ حوالي 910 ألف طن.

<u>ثانيا</u> : الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية فى الجماهيرية الليبية:

يتناول هذا الجزء من البحث التعرف على تطور الفجوة الغذائية لأهم السلع والمجاميع الغذائية في الجماهيرية الليبية،خلال الفترة (1981– 2002). وباستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (2) يتبين ما يلي :

(1) أن الفجوة الغذائية من جملة الحبوب في الجماهيرية قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 350 ألف طن عام 1982،وحد أقصى بلغ حوالي888 ألف طن عام 2002، في حين بلغ المتوسط خلال السنوات (2000 . 2002) حوالي854 ألف طن،وبلغت أهميته 1.89% من نظيره لجملة الحبوب في الوطن العربي.وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رقم(3) أن التغير السنوي قد أخذ اتجاهاً متزايداً بصفة عامة كما بينته معادلة الدرجة الأولى المعنوية إحصائيا، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي حوالي 28 ألف طن،بنسبة مئوية بلغت 3.28% من المتوسط.

(2) بتتبع الفجوة الغذائية من السكر تبين من الجدول رقم (2) أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 115 ألف طن عام 1981، وحد أقصى بلغ قرابة 192 ألف طن عام 1999، فى حين بلغ المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002) حوالي 178 ألف طن،وبلغت أهميته النسبية 3.82% من نظيره للسكر فى الوطن العربي. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رقم(3) أن التغير السنوي قد أخذ اتجاهـا متزايدا

جدول رقم (1) : الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في الوطن العربي بالألف طن خلال الفترة (1981- 2002).

السنوات	جملة الحبوب	السكر	الزيوت	البطاطس	الألبان	جملة اللحوم	البيض	جملة البقوليات	جملة الخضروات	جملة الفاكهة
1981	21086.45	2678.03	1138.29	411.39	7963.85	986.11	124.60	315.44	242.87	110.93
1982	21351.13	3224.29	1646.89	334.89	7842.67	1117.30	180.45	346.50	474.59	352.92
1983	20679.66	3581.73	1477.83	517.14	8984.32	1015.52	148.50	339.42	498.89	298.00
1984	28721.59	3411.71	1500.70	370.76	9263.97	1094.82	142.51	239.96	501.94	84.34
1985	26408.05	3598.88	1944.01	386.69	11204.50	1016.36	125.48	302.78	339.28	124.50
1986	25256.16	3660.43	1802.87	212.26	9222.76	1434.19	91.28	386.96	330.21	(74.83)
1987	27836.98	3731.79	1834.68	150.99	9406.15	543.56	102.38	379.29	625.16	(73.20)
1988	27252.78	3818.91	2129.37	148.07	10358.11	956.82	90.34	371.13	624.96	(131.73)
1989	31194.96	3663.60	2098.23	103.19	9183.75	647.12	82.36	348.05	715.46	(46.47)
1990	26217.65	4135.94	2220.65	(6.39)	8791.51	649.19	30.04	349.33	347.89	(116.77)
1991	20238.28	3228.40	2281.50	300.21	8427.96	330.47	31.84	581.55	481.13	13.44
1992	20699.25	2897.86	2475.82	56.75	8372.18	550.03	45.40	433.47	656.88	240.78
1993	21494.01	3213.62	2259.06	211.17	8484.95	648.37	45.39	367.71	673.08	239.92
1994	25443.10	3182.95	1697.97	409.53	8603.66	702.24	42.07	521.84	344.73	467.84
1995	30327.37	3046.27	2541.69	(1.20)	8593.46	335.67	42.52	636.44	687.46	641.84
1996	26006.22	4355.54	2154.69	(190.91)	7151.66	723.40	27.37	635.39	288.81	771.84
1997	29254.02	5767.99	1694.36	87.52	7363.10	830.61	26.83	388.47	542.64	903.45
1998	32075.41	4091.94	2052.57	73.77	7914.19	977.12	34.66	369.18	530.02	1108.83
1999	37802.66	4301.00	2052.59	9.24	7387.28	828.34	36.52	487.98	603.25	408.52
2000	41151.90	4065.39	2086.36	146.59	7573.43	730.45	35.03	763.29	291.66	710.23
2001	39538.54	4475.88	2309.52	113.16	8082.07	830.32	26.93	810.08	383.64	919.33
2002	54738.41	5467.85	2527.42	181.18	9549.65	937.99	27.10	934.46	143.74	1100.53
المتوسط*	**45142.95**	**4669.71**	**2307.77**	**146.98**	**8401.72**	**832.92**	**29.69**	**835.94**	**273.01**	**910.03**

( ) :تعنى وجود فائض .

* المتوسط للثلاث سنوات الأخيرة فقط .

المصدر: جمعت وحسبت من : جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** - أعداد متفرقة.

جدول رقم (2) : الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في الجماهيرية الليبية بالألف طن خلال الفترة (1981- 2002).

السنوات	جملة الحبوب	السكر	الزيوت	البطاطس	الألبان	جملة اللحوم	البيض	جملة البقوليات	جملة الخضروات	جملة الفاكهة
1981	375.98	115.45	39.81	(8.44)	221.40	18.54	0.97	10.83	170.61	41.04
1982	350.33	125.03	45.56	(16.83)	251.42	45.74	(3.33)	11.99	156.75	48.52
1983	426.72	130.79	51.45	(19.10)	262.54	24.51	(1.77)	12.57	145.67	57.46
1984	402.55	140.33	59.40	6.69	275.57	22.81	(1.05)	12.16	140.42	26.33
1985	473.65	150.11	46.41	5.44	291.46	33.79	(1.89)	10.30	147.80	(10.01)
1986	452.95	180.52	59.20	(0.93)	290.69	24.54	(1.33)	8.73	153.56	(25.48)
1987	491.68	175.18	84.46	(10.05)	287.27	17.68	(1.47)	9.04	155.38	(2.16)
1988	516.09	150.30	88.98	(12.86)	299.09	6.78	(3.48)	8.84	130.05	(5.84)
1989	487.82	137.09	92.43	(14.02)	300.53	24.11	(4.16)	9.58	176.56	(1.44)
1990	557.91	140.49	100.08	(27.18)	304.22	20.75	(3.64)	9.77	156.87	(25.65)
1991	596.89	145.19	96.29	(10.22)	304.43	18.83	(5.12)	10.21	168.44	(14.70)
1992	655.50	145.00	100.61	(25.12)	282.43	22.91	(5.55)	10.27	174.28	(10.28)
1993	712.16	143.91	107.95	(27.16)	282.93	18.14	(4.67)	10.23	311.07	(15.83)
1994	747.60	144.45	111.84	(32.58)	279.79	13.41	(5.58)	10.15	357.34	(29.72)
1995	787.39	149.50	108.44	(27.67)	258.63	(5.46)	(7.57)	11.25	311.15	(50.50)
1996	798.86	162.17	110.88	(31.46)	199.76	(0.03)	(5.91)	13.03	378.82	(59.79)
1997	772.56	189.18	101.56	(38.10)	179.51	(15.63)	(6.14)	13.90	353.49	(57.12)
1998	770.29	191.46	101.67	(38.42)	176.64	(28.68)	(6.06)	8.67	358.82	(55.67)
1999	790.26	191.61	100.87	(28.24)	143.40	17.89	(5.84)	13.69	500.16	(67.42)
2000	820.06	184.93	117.32	(3.86)	125.73	23.13	(6.64)	13.30	90.41	(49.63)
2001	854.05	182.33	110.88	(14.31)	218.31	28.03	(6.98)	2.93	214.56	(13.61)
2002	888.43	167.76	127.55	(11.05)	164.89	24.46	(6.04)	2.81	392.72	(35.14)
المتوسط*	**854.18**	**178.34**	**118.58**	**(9.74)**	**169.64**	**25.21**	**(6.55)**	**6.35**	**232.56**	**(32.79)**

( ) : تعنى وجود فائض . * المتوسط للثلاث سنوات الأخيرة فقط .

المصدر: جمعت وحسبت من :

(1)United Nations, Food and Agriculture Organization**, Food Balance Sheets** ,Rome , Different Volumes .

(2)United Nation , Food and Agriculture Organization **Production Year Book ,**Rome , Different Volumes .

بصفة عامة ، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي قرابة 3 آلاف طن، وبلغت النسبة المئوية له 1.68% من المتوسط .

(3) بدراسة الفجوة الغذائية من الزيوت والدهون تبين من الجدول رقم (2) أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ قرابة 40 ألف طن عام 1981، وحد أقصى بلغ قرابة 128 ألف طن عام 2002 ، فى حين بلغ المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002) قرابة 119 ألف طن، وبلغت أهميته النسبية 5.14% من نظيره للزيوت والدهون فى الوطن العربي. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رقم (3) أن التغير السنوي قد أخذ اتجاها متزايدا بصفة عامة، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي قرابة 4 آلاف طن، وبلغت النسبة المئوية له 3.37 % من المتوسط.

(4) باستعراض البيانات الواردة فى الجدول رقم (2) تبين أن محصول البطاطس قد تراوح بين تحقيق عجز وفائض، فقد اتضح أن الجماهيرية حققت فائضا خلال معظم فترة الدراسة، و قد تراوح هذا الفائض بين حد أدنى بلغ حوالي 930 طن عام 1986، وحد أقصى بلغ حوالي 3804 ألف طن عام 1998، كما حقق عجزا خلال عامي 1984، 1985،فى حين حقق المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002) فائضا بلغ قرابة 10 آلاف طن.وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رقم(3) أن التغير السنوي للفائض قد أخذ اتجاها متزايدا بصفة عامة، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي حوالي 900 طن،وبلغت النسبة المئوية له 9.24% من المتوسط.

(5) أما الفجوة الغذائية من الألبان فقد تبين من الجدول رقم (2) أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ قرابة 126 ألف طن عام 2000،وحد أقصى بلغ حوالي 304.4 ألف طن عام 1991، فى حين بلغ المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002) قرابة 170ألف طن، وبلغت أهميته النسبية 2.02% من نظيره للألبان فى الوطن العربي. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رقم (3) أن التغير السنوي قد أخذ اتجاها متناقصا بصفة عامة، وقد بلغ مقدار التناقص السنوي قرابة 6 آلاف طن، وبلغت النسبة المئوية له 3.54% من المتوسط.

جدول رقم (3) : معادلات الاتجاه الزمني العام للفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في الجماهيرية الليبية بالألف طن خلال الفترة (1981- 2002) .

البيان	معادلة الاتجاه العام	ف المحسوبة	معامل التحديد
جملة الحبوب	ص^هـ= 292.66 + 28.12 س هـ	**305.37	0.94
	(17.48)		
السكر	ص^هـ= 127.70 + 2.50 س هـ	**20.34	0.50
	(4.51)		
الزيوت والدهون	ص^هـ= 46.99 + 3.67 س هـ	**90.63	0.83
	(9.52)		
البطاطس	ص^هـ=- 8.19 + 0.85 س هـ	**5.04	0.20
	(2.26)		
الألبان	ص^هـ= 311.07 – 5.70 س هـ	**14.76	0.42
	(3.84 -)		
جملة اللحوم	ص^هـ= 28.31 - 1.05 س هـ	*4.24	0.17
	(2.06 -)		
البيض	ص^6هـ= 0.62 + 0.31 س هـ	**74.89	0.79
	(8.65)		
جملة البقوليات	ص^هـ= 11.57 – 0.12 س هـ	1.59	0.07
	(1.26 -)		
جملة الخضروات	ص^هـ= 105.02 + 11.20 س هـ	**14.01	0.41
	(3.74)		
جملة الفاكهة	ص^هـ= 35.01 + 4.45 س هـ	**41.29	0.67
	(6.43)		

حيث :

ص^هـ = القيمة التقديرية للفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في الجماهيرية بالألف طن وتوضح نوعيات السلع في خانة البيان.

س هـ = متغير الزمن ، حيث هـ =1.....22 .

** معنوي عند مستوى احتمالي (0.01) .

* معنوي عند مستوى احتمالي (0.05) .

المصدر: حسبت من بيانات جدول (2) .

(6) باستعراض الفجوة الغذائية من جملة اللحوم تبين من الجدول رقم (2) أنها حققت عجزاً خلال معظم فترة الدراسة وقد تراوح هذا العجز بين حد أدنى بلغ قرابة 7 آلاف طن عام 1988،وحد أقصى بلغ قرابة 46 ألف طن عام 1982، في حين بلغ المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002) حوالي 25 ألف طن، وبلغت أهميته النسبية 3.03%من نظيره للحوم الحمراء فى الوطن العربي. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رقم (3) أن التغير السنوي قد أخذ اتجاها متناقصاً بصفة عامة، وقد بلغ مقدار التناقص السنوي حوالي ألف طن ، وبلغت النسبة المئوية لهـ 3.70% من المتوسط.

(7) بتتبع الفجوة الغذائية من البيض تبين من الجدول رقم (2) أن البيض قد حقق فائضا خلال فترة الدراسة فيما عدا عام 1981 فقد تحقق فيه عجزا بلغ حوالي 970 طن ، وقد تراوح الفائض بين حد أدنى بلغ حوالي 1.05 ألف طن عام 1984، وحد أقصى بلغ قرابة 8 آلاف طن عام 1995.هذا وقد حقق المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002) فائضا بلغ قرابة 7 آلاف طن. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رق .م(3) أن التغير السنوي للفائض قد أخذ اتجاها متزايدا بصفة عامة، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي حوالي 300 طن، وبلغت النسبة المئوية له 4.58% من المتوسط.

(8) بدراسة الفجوة الغذائية من جملة البقوليات تبين من الجدول رقم (2) أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 2.81 ألف طن عام 2002، وحد أقصى بلغ قرابة 14 ألف طن عام 1997، فى حين بلغ المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002) حوالي 6 آلاف طن، وبلغت أهميته النسبية 0.76% من نظيره لجملة البقوليات فى الوطن العربي. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رقم (3) أن التغير السنوي قد أخذ اتجاها متناقصا بصفة عامة، وقد بلغ مقدار التناقص السنوي حوالي 100 طن، وبلغت النسبة المئوية له 1.57% من المتوسط.

(9) وفيما يختص بدراسة الفجوة الغذائية من جملة الخضروات تبين من الجدول رقم (2) أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 90 ألف طن عام 2000، وحد أقصى بلغ حوالي 500 ألف طن عام 1999 ، فى حين بلغ المتوسط خلال السنوات (2000 . 2002) قرابة 233 ألف طن ، وبلغت أهميته النسبية 85.18% من نظيره لجملة الخضروات فى الوطن العربي. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رق م(3) أن التغير

السنوي قد أخذ اتجاها متزايدا بصفة عامة، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي حوالي 11 ألف طن، وبلغت النسبة المئوية له 4.73% من المتوسط.

(10) بتتبع الفجوة الغذائية من جملة الفاكهة تبين من الجدول رقم (2) أنها قد تراوحت بين تحقيق عجز وفائض خلال فترة الدراسة، وقد حققت عجزا خلال الأربع السنوات الأولى تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 26 ألف طن عام 1984، وحد أقصى بلغ حوالي 57 ألف طن عام 1983، فى حين حققت فائضا فى باقي سنوات فترة الدراسة بلغ حد أدنى حوالي ألف طن عام 1989، وحد أقصى حوالي 67 ألف طن عام 1999. هذا وقد حقق المتوسط خلال السنوات(2000 . 2002) فائضا بلغ قرابة 33 ألف طن. وبتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رقم(3) أن التغير السنوي للفائض قد أخذ اتجاها متزايدا بصفة عامة، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي حوالي 4 الآف طن، وبلغت النسبة المئوية له 12.20% من المتوسط.

مما سبق وباستعراض الفجوة الغذائية من السلع الغذائية موضع الدراسة بالجماهيرية الليبية تبين تزايد الفجوة الغذائية من الحبوب والسكر والزيوت والخضروات، الأمر الذي قد يعزى إلى عدم مواكبة الإنتاج المحلى منها للزيادة فى الطلب عليها نتيجة للزيادة السكانية، وبالتالي زيادة الاعتماد على الواردات لتغطية الاحتياجات المحلية منها. كما تبين تناقص الفجوة الغذائية من الألبان واللحوم والبقوليات، الأمر الذي يمكن أن يعزى إلى الزيادة فى الإنتاج المحلى منها. في حين حققت الجماهيرية فائضا من البطاطس والبيض والفاكهة .

<u>ثالثا</u>: الفجوة الغذائية وفقا لمستويات الاستهلاك المعدلة :

اتضح من العرض السابق للفجوة الغذائية أن الجماهيرية الليبية تعانى عجزا من أغلب السلع الغذائية موضع الدراسة، الأمر الذي يعنى زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج لسد هذا العجز، مما يعنى تحمل ميزانية الدولة عبئا كبيرا من العملات الصعبة، لذا أصبحت الحاجة ملحة للعمل على تقليل حجم الفجوة الغذائية. ولعل من أهم المقترحات في هذا الشأن، تقليل الفاقد فى الإنتاج المحلى و تعديل أنماط الاستهلاك السائدة وإتباع مفهوم الاحتياجات الضرورية كأساس لحساب الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي على المستوى القومي.

وفيما يلي محاولة لحساب الفجوة الغذائية الكافية ونسبة الاكتفاء الذاتي المعدلة بناء علي الاستهلاك الكافي بدلا من الاستهلاك الفعلي ، لذلك تم تعديل الاستهلاك وفقا للاحتياجات الضرورية للإنسان المقترحة من قبل منظمة الص حة العالمية . حيث تم حساب الإستهلاك الكافي كحاصل ضرب متوسط الاحتياجات الضرورية للفرد من الأغذية بالكيلو جرام وفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية ومتوسط عدد السكان بالجماهيرية الليبية بالمليون نسمة ، وذلك للتعرف على الأغذية التي يتم إنتاجها بكميات كافية لاحتياجات السكان أو تفيض عنها وإمكانية الاستفادة منها بالتخزين لوقت الحاجة أو توجيهها للتصنيع أو التصدير للحصول على عملات أجنبية تمكن الدولة من تنويع مصادر الدخل القومي، وكذلك لمعرفة الأغذية التي يوجد نقص فعلى فيها سوءا فى الإنتاج أو الاستهلاك للعمل على زيادة الإنتاج حسب الموارد المتاحة أو استيرادها بالكميات اللازمة منها.

وبمقارنة حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي المعدل أي التي أعيد حسابها وفقا لمفهوم الاحتياجات الضرورية وحجم الفجوة الغذائية الفعلية وفقا للمتاح للاستهلاك كمتوسط للفترة (2000 – 2002) تبين من الجدول رقم (4) أن نسبة الاكتفاء الفعلي من جملة الحبوب قد بلغت قرابة 20% بعجز قدره قرابة 855 ألف طن، فى حين ارتفعت نسبة الاكتفاء المعدلة إلى قرابة 29% بعجز قدره قرابة 522 ألف طن. كما تبين أن الجماهيرية الليبية تعانى من فجوة مستمرة من السكر نظرا لعدم إمكانية إنتاجه محليا، وقد بلغت الفجوة الفعلية منه حوالي 178 ألف طن، وانخفضت إلي قرابة 98 ألف طن وفقا للاستهلاك المعدل . أما نسبة الاكتفاء الفعلي من الزيوت والدهون فقد بلغت حوالي 6% بعجز قدره قرابة 119 ألف طن، فى حين ارتفعت نسبة الاكتفاء المعدلة إلى قرابة 14% بعجز قدره قرابة 51 ألف طن. وبلغت نسبة الاكتفاء الفعلي من البطاطس حوالي 105% بفائض قدره قرابة 10 آلاف طن، فى حين ارتفعت نسبة الاكتفاء المعدلة إلى قرابة 225% بفائض قدره حوالي 107 ألف طن.

كما أتضح أن نسبة الاكتفاء الفعلي من الألبان قد بلغت حوالي 55% بعجز قدره قرابة 170 ألف طن، فى حين انخفضت نسبة الاكتفاء المعدلة إلى قرابة 35% بعجز قدره قرابة 391 ألف طن. كما بلغت نسبة الاكتفاء الفعلي من جملة اللحوم قرابة 88% بعجز قدره حوالي 25 ألف طن،فى حين ارتفعت نسبة الاكتفاء المعدلة إلى حوالي 108% بفائض

قدره حوالي 13 ألف طن. أما نسبة الاكتفاء الفعلي من البيض فقد بلغت حوالي 112% بفائض قدره قرابة 7 الآف طن،فى حين ارتفعت نسبة الاكتفاء المعدلة إلى حوالي 122% بفائض قدره قرابة 11 ألف طن.

كما بلغت نسبة الاكتفاء الفعلي من جملة البقوليات قرابة 76% بعجز قدره حوالي 6 آلاف طن، فى حين انخفضت نسبة الاكتفاء المعدلة إلى قرابة 52% بعجز قدره قرابة 19 ألف طن. أما بالنسبة لجملة الخضروات فقد بلغت نسبة الاكتفاء الفعلي منها حوالي 78% بعجز قدره قرابة 233 ألف طن،فى حين ارتفعت نسبة الاكتفاء المعدلة إلى حوالي 166% بفائض قدره حوالي 336 ألف طن. وفيما يتعلق بنسبة الاكتفاء الفعلي من جملة الفاكهة فقد بلغت حوالي 111% بفائض قدره قرابة 33 ألف طن، فى حين ارتفعت نسبة الاكتفاء المعدلة إلى قرابة 120% بفائض قدره قرابة 53 ألف طن.

من العرض السابق، يتبين مدى قدرة الإنتاج المحلى للجماهيرية الليبية من البطاطس واللحوم والبيض والخضروات والفاكهة على تغطية الاحتياجات الضرورية منها، وعلى الرغم من ذلك يتم استيرادها . بينما تبين قصور الإنتاج المحلى من الحبوب والزيوت عن تلبية الاحتياجات الضرورية منها ويتم استيرادها من الخارج،مع ملاحظة زيادة حجم الواردات منها عن الحاجات الضرورية، فى الوقت الذي يجب تقليل الواردات وترشيد الاستهلاك منها ، حتي يتسني التركيز علي استيراد الألبان والبقوليات لتغطية النقص فى كمية الاحتياجات منها، مما يفرض أهمية إتباع مفهوم الاحتياجات الضرورية للفرد من الأغذية عند وضع السياسات الخاصة بالاستيراد وتقدير نسب الاكتفاء الذاتي وما ينتج عن ذلك من تقليل لحجم الفجوة الغذائية وتحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي.

جدول رقم (4): الاحتياجات الضرورية والفجوة الفعلية والفجوة الكافية لأهم السلع الغذائية في الجماهيرية الليبية كمتوسط للفترة (2000-2002).

المجموعة الغذائية	الاحتياجات الضرورية بالكيلو جرام	الاستهلاك الكافي* بالألف طن (1)	الإنتاج بالألف طن (2)	الاستهلاك الفعلي بالألف طن (3)	الفجوة الفعلية بالألف طن (2-3)	نسبة الاكتفاء الفعلي% (2÷3)	الفجوة الكافية بالألف طن (1-2)	نسبة الاكتفاء الكافي% (2÷1)
الحبوب	137.00	731.58	209.93	1064.77	854.84	19.72	521.65	28.70
السكر	18.30	97.72	-	178.34	178.34	–	97.72	-
الزيوت	11.00	58.74	7.99	126.58	118.59	6.31	50.75	13.60
البطاطس	16.10	85.97	193.33	183.46	(9.87)	105.38	(107.36)	224.88
الألبان	112.40	600.22	209.46	379.12	169.69	55.25	390.76	34.90
اللـحوم	30.50	162.87	176.03	201.22	25.19	87.48	(13.16)	108.08
البيض	9.20	49.13	60.00	53.45	(60.55)	112.25	(10.87)	122.13
البقوليات	7.20	38.45	19.91	26.26	6.35	75.82	18.54	51.78
الخضروات	95.00	507.30	843.46	1076.03	232.57	78.39	(336.16)	166.27
الفاكهـة	50.30	268.60	321.31	288.52	(32.79)	111.37	(52.71)	119.62

( ) تعنى وجود فائض .

* متوسط الاحتياجات الضرورية للفرد من الأغذية وفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية (كيلو جرام) × متوسط عدد السكان بالجماهيرية الليبية في الفترة (2000-2002) ويساوى 5.34 مليون نسمة .

المصدر: جمعت وحسبت من :

(1) ناصر ابراهيم أبو النجا (دكتور) - **إستخدام الاحتياجات الغذائية الضرورية للإنسان كأساس لحساب الاكتفاء الذاتي من الغذاء علي المستوى القومي** - مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية - العدد (1) - 1996 .

(2)United Nations, Food and Agriculture Organization **, Food Balance Sheets** , Rome , Different Volumes .

(3)United Nation , Food and Agriculture Organization ,**Production Year Book ,** Rome , Different Volumes .

إلا أنه قد يكون من الصعب الاعتماد على الاحتياجات الضرورية للفرد لتوفير الاحتياجات الفعلية للسكان فى الجماهيرية بغرض إشباعها فى ظل غياب الدقة فى تقديرات الإنتاج المحلى وتحديد مستويات الفاقد فى المراحل المختلفة.

رابعا : الأهمية النسبية للواردات الليبية العربية والغذائية من الواردات القومية:

على الرغم من الصور المختلفة للمعاهدات والقرارات والاتفاقيات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين والتي استهدفت تحسين ظروف التبادل التجاري العربي البيني، إلا أنه لا يزال دون إمكاناته الفعلية، إذ بلغ حجمه عام 2000 قرابة 34 مليار دولار ، أي ما يعادل قرابة 9% من إجمالي حجم التجارة العربية الكلية.

وبدراسة تطور قيمة الواردات القومية فى الجماهيرية الليبية خلال الفترة (1981 – 2002) تبين من الجدول رقم (5) أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ قرابة 3850 مليون دولار عام 2000، وحد أقصى بلغ حوالي 8500 مليون دولار عام 1992 ،وقد بلغ المتوسط السنوي لها قرابة 6689مليون دولار. كذلك تراوحت الواردات العربية في الجماهيرية الليبية بين حد أدنى بلغ حوالي 68 مليون دولار عام 1986، وحد أقصى بلغ قرابة 743 مليون دولار عام 2002 ، وقد بلغ المتوسط السنوي لها قرابة 355مليون دولار. أما الواردات الغذائية فقد تراوحت بين حد أدني بلغ قرابة 619 مليون دولار عام 1999وحد أقصي بلغ حوالي 1335 مليون دولار عام 1981. كما بلغت الأهمية النسبية لمتوسط الواردات العربية والواردات الغذائية قرابة 6%، 15%على الترتيب من الواردات القومية .

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام تبين من الجدول رقم (6) أن التغير السنوي للواردات القومية قد أخذ اتجاها متناقصا بصفة عامة ، وقد بلغ مقدار التناقص السنوى قرابة 74 مليون دولار، وبلغت النسبة المئوية للتناقص حوالي 1% من المتوسط السنوي للواردات القومية. بينما أخذ التغير السنوى للواردات العربية اتجاها متزايدا بصفة عامة، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوى قرابة 30 مليون دولار، وبلغت النسبة المئوية للزيادة حوالي 8% من المتوسط السنوي للواردات العربية. أما التغير السنوى للواردات الغذائية فقد أخذ اتجاها متناقصا بصفة عامة ، وقد بلغ مقدار التناقص السنوي حوالي 5 مليون دولار، وبلغت النسبة المئوية للتناقص قرابة 0.6% من المتوسط السنوي للواردات الغذائية.

جدول رقم (5) : قيمة الواردات القومية والعربية والغذائية في الجماهيرية الليبية بالمليون دولار والأهمية النسبية خلال الفترة(1981-2002).

السنوات	الواردات القومية	الواردات العربية	نسبة الواردات العربية للقومية %	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الغذائية للقومية %
1981	**8382.19**	**96.00**	**1.15**	**1335.46**	**15.93**
1982	**8206.00**	**143.00**	**1.74**	**1059.74**	**12.91**
1983	**7500.00**	**78.00**	**1.04**	**972.74**	**12.97**
1984	**7300.00**	**122.00**	**1.67**	**995.61**	**13.64**
1985	**6800.00**	**71.00**	**1.04**	**827.30**	**12.17**
1986	**5000.00**	**68.00**	**1.56**	**782.42**	**15.65**
1987	**4970.00**	**101.00**	**2.03**	**713.27**	**14.35**
1988	**5000.00**	**164.30**	**3.29**	**837.52**	**16.75**
1989	**6421.00**	**258.70**	**4.03**	**928.06**	**14.45**
1990	**7430.00**	**298.00**	**4.01**	**1154.93**	**15.54**
1991	**8200.00**	**432.00**	**5.27**	**1099.62**	**13.41**
1992	**8500.00**	**628.00**	**7.39**	**931.24**	**10.96**
1993	**7091.00**	**516.00**	**7.28**	**1109.32**	**15.64**
1994	**7185.75**	**572.00**	**7.96**	**786.77**	**10.95**
1995	**7280.49**	**428.00**	**5.88**	**1060.13**	**14.56**
1996	**7358.00**	**440.10**	**5.98**	**1081.14**	**14.69**
1997	**7501.00**	**558.10**	**7.44**	**1044.13**	**13.92**
1998	**6492.00**	**513.70**	**7.91**	**845.38**	**13.02**
1999	**5563.00**	**434.60**	**7.81**	**618.75**	**11.12**
2000	**3849.59**	**603.80**	**15.68**	**875.13**	**22.73**
2001	**4157.00**	**535.80**	**12.89**	**1105.67**	**26.60**
2002	**6964.00**	**742.50**	**10.66**	**849.21**	**12.19**
المتوسط	**6688.68**	**354.75**	**5.62**	**955.16**	**14.73**

المصدر: جمعت وحسبت من (1) جامعة الدول العربية – **التقرير الاقتصادي الموحد** – أعداد متفرقة .

(2)United Nation, Food and Agriculture Organization, **Trade Year Book** , Rome ,Different Volumes.

مما سبق، تبين أنه على الرغم من تواضع حجم التبادل التجاري بصفة عامة بين الجماهيرية الليبية والدول العربية خلال فترة الدراسة، والذي يمكن أن يعزى إلى قلة الفوائض

فى مجموعة السلع الغذائية التي تستوردها الجماهيرية من الدول العربية مثل الحبوب والألبان. إلا أنه قد شهد تطورا ملحوظا حيث ارتفعت الأهمية النسبية للواردات العربية من حوالي 1%عام 1981 إلى قرابة 11%عام 2002 كما هو موضح بالجدول رقم (5). وقد يعزى ذلك إلى أثر الاتفاقيات التي أبرمتها الجماهيرية مع الدول العربية وفتح أسواقها أمام معظم السلع والسماح بانسيابها دون قيود فيما عدا القيود الصحية والبيطرية. كما قد يعزى تناقص الواردات القومية والواردات الغذائية إلى تراجع العائدات النفطية والتي تعد المصدر الأول لتمويل الواردات الليبية كما ستأتي الإشارة لاحقا،الأمر الذي يعكس هو الآخر مدى تأثر الاقتصاد الليبي واعتماده على مورد النفط.

جدول رقم (6) : معادلات الاتجاه الزمني العام للواردات القومية والعربية والغذائية في الجماهيرية بالمليون دولار خلال الفترة (1981-2002).

البيان	معادلة الاتجاه العام	ف المحسوبة	معامل التحديد
الواردات القومية	$\hat{ص}_{1هـ}$ = 7537.75 – 73.83 س هـ	2.84	0.12
	(1.69 -)		
الواردات العربية	$\hat{ص}_{2هـ}$ = 9.77 +30.0 س هـ	77.31**	0.79
	(8.79)		
الواردات الغذائية	$\hat{ص}_{3هـ}$ = 1018.0152 – 5.4656 س هـ	0.93	0.34
	(0.97 -)		

حيث

$\hat{ص}_{1هـ}$ = القيمة التقديرية للواردات القومية في الجماهيرية بالمليون دولار في السنة هـ .

$\hat{ص}_{2هـ}$ = القيمة التقديرية للواردات العربية في الجماهيرية بالمليون دولار في السنة هـ .

$\hat{ص}_{3هـ}$ = القيمة التقديرية للواردات الغذائية في الجماهيرية بالمليون دولار في السنة هـ .

س هـ = متغير الزمن حيث هـ =1.....22

** معنوي عند مستوى احتمالي (0.01) .

المصدر : حسبت من بيانات جدول (5) .

خامسا: مصادر تمويل الواردات الليبية:

فى بداية الخمسينات كانت ليبيا تعانى من أثار الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى أن سلطات الاحتلال الأجنبي لم تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب العوامل الداخلية التي أحدثت أثارا سلبية على حياة المجتمع والنمو الاقتصادي ولعل من أهمها الفقر وارتفاع نسبة الأمية وانتشار الأمراض. كل هذه الظروف أيدت النتيجة التي وصلت إليها بعثة الأمم المتحدة عام 1952، ومفادها أن ليبيا واحدة من أفقر دول العالم . إذ بلغ متوسط دخل الفرد أقل من 30 دولار فى العام، والدخل القومي حوالي 45 مليون دولار، وهناك عجز فى ميزان المدفوعات،حيث يتركز الهيكل الاقتصادي على قاعدة زراعية ريفية عريضة، فقبل اكتشاف النفط كان قطاعي الزراعة والرع ي يمثلان القطاعين الرئيسين فى الاقتصاد الليبي، وكانت الزراعة تمثل حوالي 60% من الناتج المحلى للبلاد، كما كانت المنتجات الزراعية تمثل أهم صادرات الجماهيرية الليبية . وقد تمثلت هذه الصادرات فى الحلفا وزيت الزيتون والحبوب والأغنام حتى تم اكتشاف النفط وبدأ تصديره وأصبحت عائداته تمثل الدخل القومي الرئيسي منذ عام 1961 عندما صدرت أول شحنة من النفط الليبي .

ويعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاد أحادى، أي أنه يعتمد على قطاع النفط فى تمويل كل النشاطات الاقتصادية الأخرى ويمد الاقتصاد الليبي بالعملات الأجنبية اللازمة لسداد التزامات الدولة المتمثلة في الواردات من السلع والخدمات والتحويلات وغيرها.

وبدراسة تطور العائدات من النفط ، تبين من الجدول رقم (7) أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 5169 مليون دولار عام 1988، وحد أقصى بلغ حوالي 15347 مليون دولار عام 1981، فى حين بلغ المتوسط السنوي قرابة 9329 مليون دولار. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للعائدات من النفط فقد تبين من الجدول رقم (8) أن التغير السنوي قد أخذ اتجاها متناقصا بصفة عامة، وقد بلغ مقدار التناقص السنوى قرابة 70 مليون دولار، وبلغت النسبة المئوية للتناقص حوالي 4% من المتوسط السنوي. ويمكن أن يعزى التناقص فى العائدات من النفط خلال فترة الدراسة إلى تطبيق قرار ات منظمة الأوبك بتحديد سقف الإنتاج ،أو ربما يعزى إلى انخفاض أسعار النفط والذي تبين من الجدول رقم (7) أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 14 دولار / برميل عام 1998، وحد أقصى قرابة 48 برميل / دولار عام 1981، فى حين بلغ المتوسط السنوي حوالي 25 برميل /

دولار. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لأسعار النفط تبين من الجدول رقم (8) أن التغير السنوي قد أخذ اتجاها متناقصا بصفة عامة، وقد بلغ مقدار التناقص السنوي حوالي دولار/ برميل ، وبلغت النسبة المئوية له قرابة 5% من المتوسط السنوي.

جدول رقم (7) :عوائد الصادرات النفطية فى الجماهيرية الليبية بالمليون دولار وسعر البرميل بالدولار خلال الفترة (1981-2002).

السنوات	العائدات من النفط بالمليون دولار	السعر الحقيقي بأسعار 1995
1981	15347.00	47.80
1982	12985.00	46.00
1983	11865.00	45.30
1984	10592.00	43.50
1985	9962.00	42.80
1986	5438.00	17.70
1987	5432.00	21.60
1988	5169.00	16.30
1989	7500.00	19.80
1990	9800.00	23.40
1991	10025.00	19.70
1992	9200.00	18.90
1993	8480.00	18.60
1994	9254.00	17.10
1995	7700.00	16.90
1996	9540.00	20.70
1997	8910.00	20.50
1998	6140.00	14.00
1999	7734.00	19.70
2000	13230.00	25.70
2001	10880.00	21.30
2002	10054.00	22.10
المتوسط	**9328.95**	**25.42**

المصدر : جمعت وحسبت من :

(1) جامعة الدول العربية – **التقرير الاقتصادي الموحد** – أعداد متفرقة .

(2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – **تقرير الأمين العام السنوي** – أعداد متفرقة .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من نمو الأنشطة غير النفطية فى الجماهيرية الليبية إلا أن عوائد النفط الخام لازالت المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي. ومع تعرض الدخل من النفط للتقلبات شبه المستمرة التي تحدث فى أسواق النفط العالمية، وبالتالي التأثير السلبي على أداء الاقتصاد الليبي وبدوره علي الأمن الغذائي . وكذلك مع اعتبار النفط من الموارد الطبيعية القابلة للنضوب مهما بلغ حجم الاحتياطي منه، أستدعى الأمر ضرورة تكثيف العمل لتنويع قاعدة الإنتاج للاقتصاد الليبي لتنمية وتنويع مصادر الدخل القومي بما يحمى الاقتصاد من خطورة الاعتماد على هذا المورد القابل للنضوب ،الأمر الذي جعل واضعي السياسة الاقتصادية فى الجماهيرية يتجهون إلى التركيز على هدف توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل. وفى سبيل تحقيق ذلك نفذت العديد من خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي ، لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل وتنميتها وبالتبعية حماية الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على عائدات النفط كمصدر لتمويل الواردات.

جدول رقم (8) : معادلات الاتجاه الزمني العام للعائدات من النفط فى الجماهيرية بالمليون دولار وسعر البرميل بالدولار خلال الفترة (1981- 2002).

البيان	معادلة الاتجاه العام	ف المحسوبة	معامل التحديد
العائدات من النفط	$\hat{ص}_{1هـ}$ = 10131.77 – 69.81 س هـ	0.62	0.03
	(0.79 -)		
السعر	$\hat{ص}_{2هـ}$ = 38.90 – 1.17 س هـ	**17.05	0.46
	(4.13 -)		

حيث :
$\hat{ص}_{1هـ}$ = القيمة التقديرية للعائدات من النفط في الجماهيرية بالمليون دولار في السنة هـ .
$\hat{ص}_{2هـ}$ = القيمة التقديرية لسعر البرميل من النفط في الجماهيرية دولار /برميل في السنة هـ .
س هـ = متغير الزمن حيث هـ =1.....22 .
** معنوي عند مستوى احتمالي (0.01) .
المصدر : حسبت من بيانات جدول (7) .

المراجع

أولا – مراجع باللغة العربية :

(1) الهادي مصطفى بولقمة (دكتور) – سعد خليل القزيرى (دكتور) – الجماهيرية – **دراسة فى الجغرافيا** – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 1995 .

(2)جامعة الدول العربية – **التقرير الاقتصادي الموحد** – أعداد متفرقة .

(3)جامعة الدول العربية –المنظمة العربية للتنمية الزراعية – **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** – أعداد متفرقة. (4)غادة صالح حسن صالح – **الفجوة الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي فى مصر** – رسالة ماجستير (غير منشورة) – قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية – 2000 .

(5) محمد عبد الجليل أبو سينينة (دكتور) – **بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك فى الاقتصاد الليبي** – أنماطه ومحدداته ودوره فى النشاط الاقتصادي – منشورات مركز البحوث الاقتصادية – بنغازي – 1990 .

(6) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – **تقرير الأمين العام السنوي** – أعداد متفرقة .

(7) ناصر ابراهيم أبو النجا (دكتور) . **إستخدام الاحتياجات الغذائية الضرورية للإنسان كأساس لحساب الاكتفاء الذاتي من الغذاء علي المستوى القومي** . مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية . العدد (1) . 1996 .

ثانيا – مراجع باللغة الإنجليزية :

(1) United Nation, Food and Agriculture Organization, **Food Balance Sheets,** Rome, Different Volumes.

(2**)** United Nation, Food and Agriculture Organization, **Production Year Book,** Rome, Different Volumes .

(3)United Nation, Food and Agriculture Organization ,**Trade Year Book** , Rome, Different Volumes.

.

مجلة العلوم الزراعية والبيئية ، جامعة الإسكندرية - ج. م. ع. عدد (1) مجلد (4) (2005)

AN ECONOMIC STUDY ON FOOD GAP IN GAMAHIRIA OF LIBIA

BY

El–Sayed Hashem M. Hamed, Ibrahim S. A. I. Sobhi, Dina M. A. El - Shaer

Dept.of Agric.Economics,Faculty of Agriculture.Saba Bacha.Alexandria University

ABSTRACT

In General, The Food Security is one of the major important strategic issues. The critical importance of this issue is attributed to increasing all levels attention of economic, political and social dimensions related Food Security. The Food Security related to the ability of the Society to satisfy the Population basic Food needs , in addition to, achieving minimum level of these needs inn a systematic manner .

Arab World & Gamahiria suffer from a constant food gap due to production increase rates deficit to follow the vastly growing demand of all studied goods and food series. The food gap in Gamahiria in total cereals, sugar, oils and total vegetables has an increasing trend. Yet it has decreasing trend in dairy, meat, and total legumes. It was shown also that Gamahiria has an average food surplus in potatoes, egg and total fruits.

The attempt to calculate the adjusted food gap, according to population basic needs, suggests that the domestic production of potatoes, meat, egg, vegetables and fruits, is capable of covering the basic needs of them yet they are being imported. It was shown also that the domestic production of total cereals, oils, dairy and total legumes is incapable of covering the basic needs of them, so they are being imported. Nevertheless the cereals and oils imports are exceeding the basic needs, while they should be reduced and rationalized to focus importing on dairy and legumes to cover the necessity to use the man basic needs concept while estimating the self

sufficiency ratios and national food gap size as it has an effective role in decreasing that size.

Examining the development of Libyan national food imports suggests that they have a generally decreasing trend. Although the commercial exchange, between Gamahiria and Arab Countries, has been generally modest, it has seen a remarkable progress as the relative importance of Arab imports has increased from about %1 in 1981 to around %11 in 2002.

Gamahiria relays in funding its imports, upon its oil revenues, though generally declining due to the fall in oil prices may be to implementing OPEC'S decisions to limit the production roof.

Finally, a variety of recommendations were concluded according to the study's results that might help agricultural policy makers in raising the food security level and reducing the strategic food goods gap.